

**النفاز إلى المعلومة**  
**تقرير النشاط السنوي**  
**لسنة 2018**



## الفهرس

2	..... الفهرس
3	..... الملاحق
4	..... المقدمة
5	I- الإطار القانوني لحق النفاذ إلى المعلومة ..... التشريعات الصادرة في الغرض
6	II- تكريس حق النفاذ
6	1- مراجعة تعيينات المكلف بالنفاذ ونائبه
6	2- النشر الإستباقي
8	3- النفاذ إلى المعلومة بطلب
11	4- التصرف في الوثائق والأرشيف
11	5- التكوين والتأهيل في مجال النفاذ
13	6- المساعدة الفنية
13	III- التحديات والمقترحات
13	..... التحديات
	1- النقائص المرتبطة بالتشريعات القانونية
	2- النقائص المرتبطة بالتطبيق
14	..... المقترحات

## الملاحق

- الملحق عدد 1:** معطيات حول مطالب النفاذ إلى المعلومة الواردة على الهيكل (02 صفحات)
- الملحق عدد 2:** معطيات حول مآل مطالب النفاذ إلى المعلومة (03 صفحات)
- الملحق عدد 3:** النشر الإستباقي بموقع واب وزارة الشؤون الإجتماعية (05 صفحات)

# مقدمة

النفاز إلى المعلومة هو حق كوني تم تكريسه بالدستور التونسي في الفصل عدد 32 حيث نص على أن **"الدولة تضمن الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة وتسعى الدولة إلى ضمان الحق في النفاذ إلى شبكات الاتصال."** وبمقتضى القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016.

يهدف هذا الحق إلى تحقيق الديمقراطية ومكافحة الفساد وأيضا تحسين جودة الخدمات العموميّة وتطوير العلاقة بين الإدارة والمواطن وتشريكه في مراحل بلورة السياسات العمومية ودعم استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال. ويعتبر هذا الحق أهم معيار للحكمة الرشيدة والشفافية الإدارية.

وفي إطار تطبيق مقتضيات هذا القانون الأساسي، عملت خلية النفاذ إلى المعلومة بوزارة الشؤون الاجتماعية على تكريس حق النفاذ إلى المعلومة. وفي هذا التقرير حوصلة لما تم إنجازه بالوزارة في مجال النفاذ إلى المعلومة خلال سنة 2018 وأهم الصعوبات والمقترحات لمزيد تكريس هذا الحق الدستوري.

علما أن نجاح حق النفاذ إلى المعلومة هو مسؤولية مشتركة تتطلب إنخراط جميع الأطراف المعنية، بدءا بالهيكل الخاضعة لأحكام القانون الأساسي، ومرورا بالمكلفين بالنفاذ وانتهاءا بمنظوري الإدارة والمجتمع المدني، كل من موقعه.

## I- الإطار القانوني لحق النفاذ إلى المعلومة

يندرج حق النفاذ إلى المعلومة في العالم ضمن:

- قرار الأمم المتحدة عدد 59 لسنة 1946

"حرية تداول المعلومات من حقوق الإنسان الأساسية، وهي المعيار الذي تقاس به جميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة جهودها لحمايته"

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948

"المادة 19: لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل واستفاء المعلومات وتلقيها ونقلها من خلال أية وسائل بغض النظر عن الحدود...."

وكذلك في إطار المبادئ الديمقراطية والشفافية والحكم الرشيد.

النفاذ إلى المعلومة هو استحقاق ديمقراطي يؤسس الحق في المشاركة وتحقيق التنمية حيث إن إتاحة الحرية الكاملة والمسؤولية لوسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وكافة أفراد الشعب في الحصول على المعلومات الإدارية أهم معيار للحكومة الرشيدة والشفافية الإدارية.

وإن كانت الدولة التونسية مصادقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبعض الإتفاقيات القطاعية الأخرى منذ سنين إلا أنها أقرت حق النفاذ إلى المعلومة بعد ثورة 14 جانفي 2011 بسن نصوص قانونية تكرس هذا الحق

- المرسوم عدد 41 لسنة 2011 المؤرخ في 26 ماي 2011 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية
- المرسوم عدد 54 لسنة 2011 المؤرخ في 11 جوان 2011 والمنقح للمرسوم عدد 41 لسنة 2011
- المنشور عدد 25 المؤرخ في 05 ماي 2012 والمتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهيكل العمومية
- الفصل 32 من الدستور التونسي لسنة 2014: «تضمن الدولة الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة، تسعى الدولة إلى ضمان الحق في النفاذ إلى شبكات الاتصال»
- القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة

صدر القانون الأساسي بتاريخ 24 مارس 2016 ويرقى إلى درجة النصوص القيمة في العالم، حيث تجاوز الثغرات القانونية التي إحتوتها النصوص السابقة (المرسومين 41 و54 والمنشور عدد 25) وأصبح مصنف في المرتبة العاشرة عالميا لاستجابته للمعايير الدولية في الغرض.

وقد جاء هذا القانون ليضمن حق كل شخص طبيعي أو معنوي في النفاذ إلى المعلومة ولتعزيز مبدأ الشفافية. وفي إطار تكريس حق النفاذ إلى المعلومة قامت وزارة الشؤون الإجتماعية بعدد الإجراءات منذ صدور المرسوم عدد 41 لسنة 2011 المؤرخ في 26 ماي 2011 أهمها تعيين مكلف بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية ونائبه بمقتضى مقرر وزير الشؤون الإجتماعية مؤرخ في 29 نوفمبر 2012،

وفي ما يلي تقرير حول ما تم إنجازه بالوزارة في مجال النفاذ إلى المعلومة خلال سنة 2018 وأهم المقترحات والإصلاحات لمزيد تكريس هذا الحق الدستوري خلال السنوات القادمة.

## II- تكريس حق النفاذ إلى المعلومة

منذ صدور القانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة قامت خلية النفاذ إلى المعلومة بإعداد خطة عمل متوسطة المدى 2016-2019 (مصادق عليها من قبل السيد وزير الشؤون الإجتماعية) وخلال سنة 2018 واصلت الخلية متابعة تنفيذها والتي تشمل المحاور التالية: تدعيم الإطار القانوني للنفاذ إلى المعلومة، تركيز الإطار الهيكلي للنفاذ إلى المعلومة، مراجعة تعيينات المكلفين بالنفاذ ونوابهم على مستوى الإدارات الجهوية والهيكل الراجعة بالنظر وإصدار مقررات تعين في الغرض، الإعلام والتحسيس، التكوين، النشر الاستباقي، التصرف في مطالب النفاذ، تحديد الوثائق المستثناة من النشر، التنسيق مع إدارة الأرشيف والتوثيق لإستكمال تنظيم أرشيف الوزارة والهيكل الراجعة بالنظر، تركيز وإستغلال منظومة لتصنيف الوثائق الإدارية، المتابعة والتقييم؛ وفي هذا الجزء من التقرير سوف نقوم بعرض أهم الإنجازات التي تم تنفيذها خلال سنة 2018

### 1-مراجعة تعيينات المكلف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه

في إطار تحيين البيانات المتعلقة بالمكلف بالنفاذ إلى المعلومة ومن ينوبه بالإدارات الجهوية والمؤسسات والمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف الوزارة تمت مراسلة جميع الهيكل لمراجعة التعيينات وتمت موافاة هيئة النفاذ إلى المعلومة بالقائمة النهائية للمكلفين ونوابهم على المستوى المركزي والجهوي والمؤسسات تحت الإشراف.

### 2- النشر الاستباقي:

في إطار تطبيق مقتضيات القانون عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، عملت وزارة الشؤون الاجتماعية خلال سنة 2018 على تحيين ونشر العديد من المعطيات والمعلومات من خلال البوابة الاجتماعية للوزارة [www.social.gov.tn](http://www.social.gov.tn) (أنظر الملحق عدد 3) وتحيينها دوريا من أهمها السياسات العامة في مجال تدخل الوزارة (النهوض الاجتماعي، الضمان الاجتماعي، الشغل، تفقد الشغل، الصحة والسلامة المهنية)، البيانات المتعلقة بالصفقات، المناظرات الداخلية والخارجية...؛

سياسة الضمان الإجتماعي بتونس	سياسة النهوض الإجتماعي بتونس
<p>الشغل والعلاقات المهنية   الضمان الإجتماعي   النهوض الإجتماعي   الهجرة والتونسيون بالخارج</p> <p>الجديد: 6 ديسمبر 2019  </p> <p><b>منظمة الوقاية من الأخطار المهنية</b>  يوم منظومة الوقاية من الأخطار المهنية على مؤسسات وهياكل توجد داخل المؤسسة وخارجها :  <b>أرج المؤسسة:</b>  وزارة الشؤون الاجتماعية :  <b>المجلس الوطني للوقاية من الأخطار المهنية:</b>  هو مجلس استشاري يضم ممثلي الهياكل الحكومية والمنظمات المهنية والمؤسسات المتعددة اوالمعنية بهجال الوقاية من الأخطار المهنية للتنسيق في ما بينها واقتراح التدابير التي تدعم السياسة الوطنية في هذا المجال وإيداء الرأي في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة.  <b>أرة تقدم طب الشغل والسلامة المهنية</b>  تعي بالخصوص ب :  المساهمة في تطوير التشريع والتراتب المتكفة بالصحة والسلامة المهنية  تفقد ظروف حفظ الصحة والسلامة المهنية  مراقبة مصالح ومجامع طب الشغل</p>	<p>الشغل والعلاقات المهنية   الضمان الإجتماعي   النهوض الإجتماعي   الهجرة والتونسيون بالخارج</p> <p>الجديد: ان الترتب ديفرار 3-6 ديسمبر 2019  </p> <p><b>الاعتمادات المحولة للجمعيات من قبل الدولة</b>  الاعتمادات المحولة للجمعيات من قبل الدولة حسب الولايات:  تونس، أريانة، بن عروس، منوبة، نابل، توزر، بنزلة، باجة، الكاف، سليانة، القيروان، القصرين، سيدي بوزيد، سوسة، العنقلين، المهدية، مفاقس، قفصة، قبلي، جندوبة، تولع قبلي، عذينة، تطاوين، ميموز الأور  تم تحديد منح التكاليف بأبواب التوافق العاملين لجمعيات رعاية المعوقين اعتمادا على الاتفاقية المشتركة القطرية للأطباء المذكورين. دون أخذ بعين الاعتبار الاعتمادات المحولة للجمعيات كجمعية والتي سيتم طريها لاحقا</p> <p><b>النهوض الاجتماعي</b>  <b>سياسة النهوض الاجتماعي في تونس:</b>  تأسس سياسة النهوض الاجتماعي في تونس على توابت من أهفها :  تكايف الفرض  نهد كل أشكال الإضفاء والتهميش.  إكفاء روح التضامن والتكافل بين مختلف الفئات الاجتماعية والجهات والأهجال  ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان في مفهومها الشامل، كضامن للتوازن والسام الاجتماعيين.</p>

المناظرات
<p>متفقيد رئيس للشغل  أخطائي إجتماعي أول  <b>Avis d'appel d'offres Internationa</b>  Avis d'appel d'offres international  <b>لمناظرات الداخلية بعنوان سنة 2018</b>  المنشور عدد 08  أخطائي إجتماعي رئيس  <b>إعلان شغور خطط وظيفية بمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاضعة لإشراف الوزارة</b>  مذكرة  <b>مطلب الأرشح لخطة وظيفية</b>  <b>عاجستبر بكوريا الجنوبية 2019 KOICA</b>  عاجستبر بكوريا الجنوبية 2019 KOICA  <b>نتائج المناظرات الداخلية بعنوان سنة 2017</b>  أخطائي إجتماعي رئيس  <b>لمناظرات الداخلية بعنوان سنة 2018</b>  المنشور عدد 03  متفقيد عام للشغل</p>

طلبات العروض								
<p><b>طلب عروض عدد 05/2018</b>  طلب عروض عدد05/2018  <b>طلب العروض 06/2017</b>  طلب العروض 06/2017  <b>طلب العروض عدد01 مكرر 2017</b>  طلب العروض عدد01 مكرر 2017  <b>طلب العروض عدد07/2017</b>  طلب العروض عدد07/2017  صفقة بالتفاوض المباشر  <b>طلب العروض عدد 05/2017</b></p>								
<table border="1"> <thead> <tr> <th>عدد طلب العروض</th> <th>موضوع طلب العروض</th> <th>تاريخ انعقاد اللجنة</th> <th>قرار اللجنة</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>05/2017</td> <td>تتقرير فرز العروض الفنية والمالية لطلب 06/2017 المتعلق بإقتناء معدات إعلامية لفائدة الوزارة بعنوان سنة 2017.</td> <td>17/07/2017</td> <td>تبعا لتقرير الفرز المالي والفني للعروض تقترح لجنة الفرز قبول العروض المزودين المبيينين بالجدول بخصوص طلب العروض المتعلق بإقتناء معدات إعلامية لفائدة الوزارة بعنوان سنة 2017</td> </tr> </tbody> </table>	عدد طلب العروض	موضوع طلب العروض	تاريخ انعقاد اللجنة	قرار اللجنة	05/2017	تتقرير فرز العروض الفنية والمالية لطلب 06/2017 المتعلق بإقتناء معدات إعلامية لفائدة الوزارة بعنوان سنة 2017.	17/07/2017	تبعا لتقرير الفرز المالي والفني للعروض تقترح لجنة الفرز قبول العروض المزودين المبيينين بالجدول بخصوص طلب العروض المتعلق بإقتناء معدات إعلامية لفائدة الوزارة بعنوان سنة 2017
عدد طلب العروض	موضوع طلب العروض	تاريخ انعقاد اللجنة	قرار اللجنة					
05/2017	تتقرير فرز العروض الفنية والمالية لطلب 06/2017 المتعلق بإقتناء معدات إعلامية لفائدة الوزارة بعنوان سنة 2017.	17/07/2017	تبعا لتقرير الفرز المالي والفني للعروض تقترح لجنة الفرز قبول العروض المزودين المبيينين بالجدول بخصوص طلب العروض المتعلق بإقتناء معدات إعلامية لفائدة الوزارة بعنوان سنة 2017					

قامت الوزارة بتحسين البوابة الإجتماعية حتى تستجيب لمتطلبات القانون الأساسي في مجال النشر الإستباقي للمعلومة إلا أنها تشهد نقصا في توفير المعلومة وتحسينها، وفي البطاقة الفنية التالية تشخيص لعملية النشر الإستباقي بموقع واب الوزارة وبعض المقترحات لتحسينه.

### **النشر الإستباقي على البوابة الإجتماعية لوزارة الشؤون الإجتماعية** **إلى حدود سنة 2018**

- تم تحديد قائمة الوثائق التي يجب نشرها على الخط حسب الفصول 6 و 7 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة
- إضافة روابط بصفحة الوثائق الإدارية للمعلومات الموجودة بموقع واب الوزارة والتي يجب نشرها على الخط حسب مقتضيات القانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة (لم يتم إنجازها)

نسبة الإستجابة: 20%

#### **الصعوبات:**

- عدم تمكين المكلف بالنفاذ من تحيين المعلومات بالصفحة الخاصة للبيانات المفتوحة بموقع واب الوزارة
- نقص في التنسيق مع إدارة الإعلامية لتحيين الخانة الخاصة بالبيانات المفتوحة.

### **3- النفاذ إلى المعلومة بطلب:**

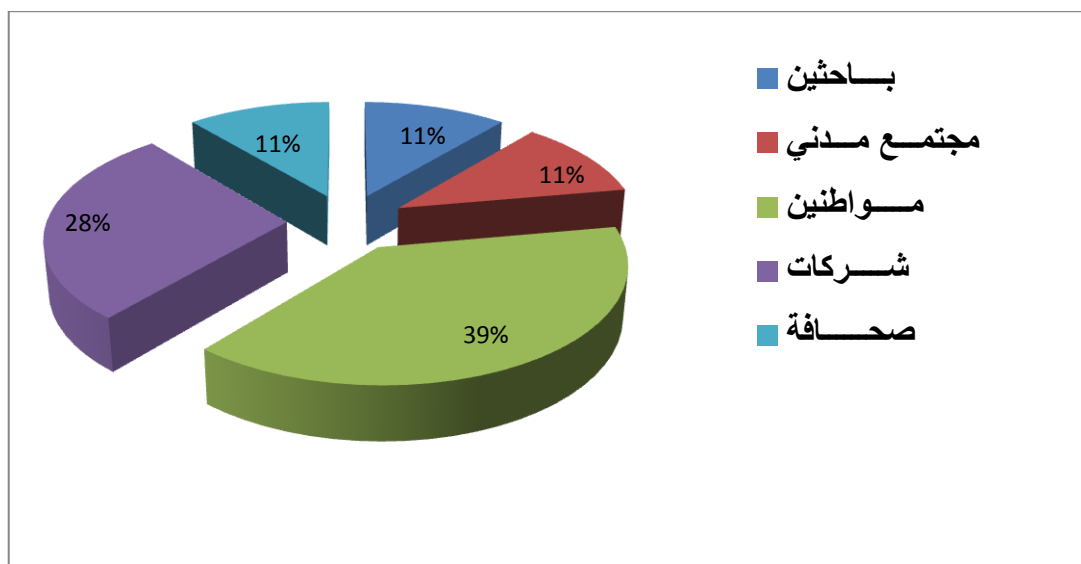
تعمل خلية النفاذ إلى المعلومة على الإجابة على مطالب النفاذ الواردة عليها عن طريق مكتب الضبط المركزي والبريد الإلكتروني وقد قامت خلال سنة 2018 الإجابة على عدد 36 مطلب نفاذ و 04 مطالب تظلم أمام هيئة النفاذ إلى المعلومة. وفي الجداول المصاحبة **بالملحق عدد 01** "معطيات حول مطالب النفاذ إلى المعلومة الواردة على الهيكل" و **بالملحق عدد 02** "معطيات حول مآل مطالب النفاذ إلى المعلومة";

وقد شهدت مطالب النفاذ خلال السنوات الأخيرة إرتفاعا واضحا مما يؤكد وعي المواطن وتمسكه بحقه في النفاذ إلى المعلومة وفيما يلي بيانات إحصائية لمطالب النفاذ إلى المعلومة الواردة على الوزارة منذ 2013



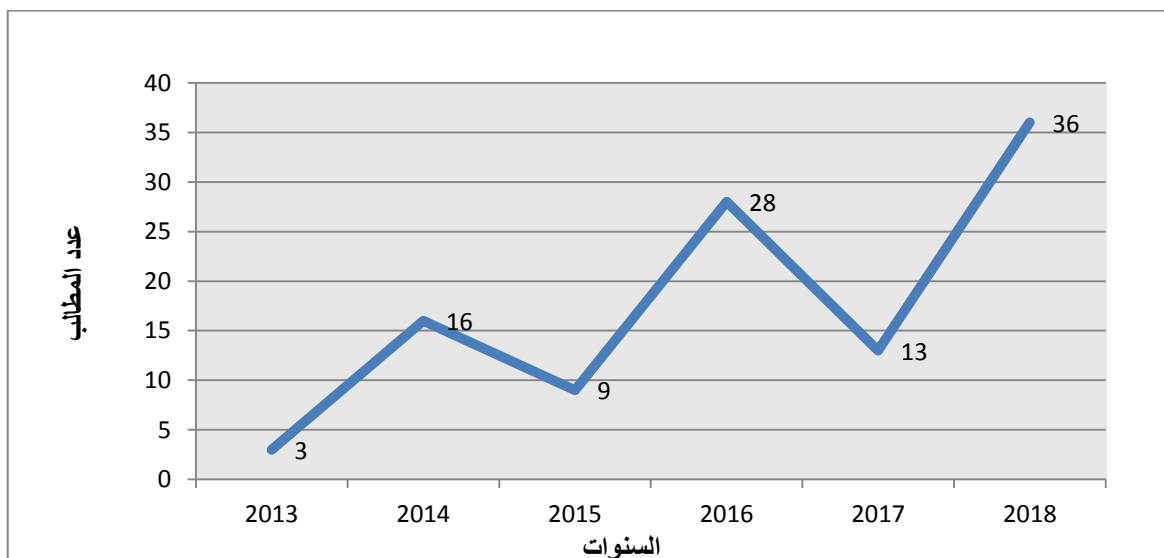
## الفئة المستهدفة لمطالب النفاذ إلى المعلومة

خلال السنوات 2013-2018



## تطور عدد مطالب النفاذ إلى المعلومة

خلال السنوات 2013-2018



وفيما يلي بطاقة فنية تلخص إجابات الوزارة على مطالب النفاذ إلى المعلومة خلال سنة 2018 مع بعض البيانات الإحصائية والصعوبات التي يواجهها المكلف بالنفاذ إلى المعلومة في الإجابة على هذه المطالب مع بعض المقترحات لتجاوزها.

## الإجابات على مطالب النفاذ إلى المعلومة خلال سنة 2018

### العدد الجملي لمطالب النفاذ: 36 مطلب نفاذ إلى المعلومة

- المراسلات عن طريق البريد الإلكتروني: 19 مطلب
- المراسلات عن طريق مكتب الضبط: 17 مطلب

### مراسلة الإدارات المعنية لتوفير المعلومات:

- مدى تفاعل الإدارات الفنية: 40%

### إجابة الوزارة على مطالب النفاذ:

- نسبة الإجابة على المطالب:
- الإجابة على المطالب في الأجل القانونية: 30%
- الإجابة على المطالب خارج الأجل القانونية: 70%
- الإجابة على المطالب بالرفض: 11% (عدم الإختصاص، ضمن الاستثناءات أو وثائق غير متوفرة)

### الصعوبات:

- عدم توجيه بعض مطالب النفاذ إلى المكلف بالنفاذ إلى المعلومة بالهيكل ويتم توجيهها إلى الإدارات الفنية مباشرة أو مكتب الشؤون القانونية أو الإدارة الفرعية للنزاعات ومن المقترح إصدار منشور من قبل السيد وزير الشؤون الإجتماعية ينص على إحالة مطالب النفاذ إلى المعلومة مباشرة إلى المكلف بالنفاذ.
- آليات الرد على مطالب النفاذ لا تمكننا من الإستجابة للمطالب في الأجل القانونية: بعض مطالب النفاذ تصل إلى المكلف بعد الأجل القانونية للإجابة على المطلب ومن المقترح تحسين آليات الرد بإعتماد التكنولوجيات الحديثة لتوفير المعلومة من قبل الإدارات المعنية بمطلب النفاذ في أسرع أجل ممكن .
- عدم وعي بعض المسؤولين بأهمية الإستجابة لمطالب النفاذ في إطار تكريس الشفافية والحوكمة الرشيدة وفي هذا الإطار تم إقتراح برمجة أيام تحسيسية وتوعوية في المجال مع التكتيف من دورات تكوين المكلفين بالنفاذ ورؤساء المصالح بالهيكل الراجعة بالنظر للوزارة لتحسين المردودية
- فراغ ببعض الإدارات والهيكل الراجعة بالنظر في خطة المكلف بالنفاذ أو من ينوبه وذلك في حالات النقل الداخلية والخارجية أو أي وضعيات أخرى كالإلحاق والمغادرة.. من المقترح الإسراع في إصدار مقرر تعيين للمكلفين بالنفاذ إلى المعلومة بالهيكل الراجعة بالنظر للوزارة والتأكيد على تعويضهم إن إستوجب ذلك

#### 4- التصرف في الوثائق والأرشيف:

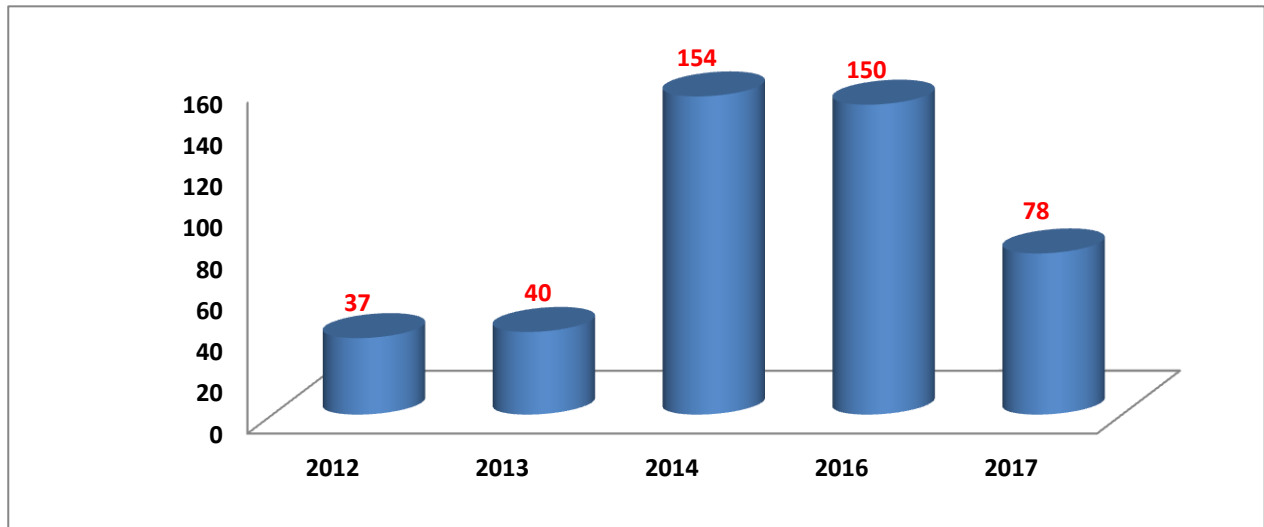
خلال سنة 2018 قمنا بالتنسيق مع إدارة الأرشيف والتوثيق بإعداد مشروع أولي لتحسين جداول مدد استبقاء الوثائق الخصوصية للوزارة ليتم عرضه على اللجنة المزمع تكوينها على مستوى الإدارة العامة للمصالح المشتركة فيما بعد والمصادقة عليه. صدرت هذه الجداول في نسختها الأولى بتاريخ 19 سبتمبر 2003 بمقتضى مقرر وزير الشؤون الإجتماعية، الهدف من تحيينها تدارك النقائص الموجودة بها والراجعة إلى العديد من الأسباب من بينها تغير مشمولات الوزارة بتغير الخيارات السياسية للدولة (مثال: التغيرات التي شهدتها وظيفة الهجرة خلال السنوات الأخيرة)، طول بعض مدد حفظ الوثائق الذي لا يتماشى مع مقتضيات المرحلة الجديدة كاعتماد التكنولوجيات الحديثة وإنتاج الوثائق الإلكترونية بالإدارة و صدور القانون الأساسي المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة. شهدت هذه العملية عدة صعوبات من بينها نقص الإطارات المختصة بإدارة الأرشيف والتوثيق، عدم وعي المسؤولين بالإدارات الفنية لأهمية دور جميع الموظفين في إنجاز الجداول (تتضمن تحديد المسؤوليات في مسك وحفظ الوثائق ومدد حفظها إلى مصيرها النهائي إما إتلاف أو حفظ دائم) ونقص في تكوين الإداريين ورؤساء المصالح في مجال الأرشيف وخاصة كيفية إعداد جداول مدد استبقاء الوثائق وطرق التصرف في الأرشيف الجاري.

#### 5- التكوين والتأهيل في مجال النفاذ:

تعمل خلية النفاذ إلى المعلومة على مواصلة إعداد برامج تكوين وتأهيل الموارد البشرية (المكلفين بالنفاذ ونوابهم وموظفي الوزارة من مختلف الاختصاصات) في مجال النفاذ إلى الوثائق الإدارية وذلك على المستوى المركزي والجهوي والمؤسسات الراجعة بالنظر للوزارة. وتهدف هذه البرامج إلى تكوين أكبر عدد ممكن في هذا المجال لضمان حسن تطبيق مقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، وتشريك كل الأطراف المتداخلة في مشروع النفاذ إلى المعلومة. وفي الجدول التالي بيانات إحصائية حول عدد المشاركين في دورات التكوين الذي قامت بها خلية النفاذ إلى المعلومة خلال السنوات السابقة:

#### عدد المشاركين في الدورات التكوينية حول النفاذ إلى المعلومة

#### خلال السنوات 2012-2017



وقد قامت خلية النفاذ إلى المعلومة ببرمجة دورات تكوين خلال سنة 2018 لكن لم تتمكن من تنفيذها يرجع إلى نقص في الميزانية المخصصة للتكوين مع العلم أنه قمنا بتقديم مشروع ميزانية تخصص لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة بالوزارة والهيكل الراجعة لها بالنظر لكي تتمكن من تنفيذ البرامج المقترحة لكن لم يتم إدراجها ضمن مشروع الميزانية النهائي.

وفي إطار المشاركة في دورات التكوين ومواكبة الندوات والملتقيات المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة والمواضيع ذات العلاقة كان حضور المكلف بالنفاذ إلى المعلومة مكثفا في العديد منها من بينها:

- يوم دراسي منظم من طرف وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة حول "متابعة برامج الحكومة المفتوحة" بتاريخ 04 مارس 2108،

- تظاهرة منظمة من طرف هيئة النفاذ إلى المعلومة بالتعاون مع المنظمة الدولية لتقرير عن الديمقراطية بمناسبة الذكرى السنوية لدخول القانون الأساسي حيز التطبيق تحت عنوان "الحق في النفاذ إلى المعلومة :سنة بعد دخول القانون حيز النفاذ" يوم 22 مارس 2108،

- ورشة عمل منظمة من طرف رئاسة الحكومة بالتعاون مع هيئة النفاذ إلى المعلومة وبدعم من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي حول "إعداد دليل مبسط حول الحق في النفاذ إلى المعلومة موجه إلى الهيكل الخاضعة لأحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2106 والمتعلق بالنفاذ إلى المعلومة" يوم 25 جوان 2108،

- حلقة نقاش في إطار دراسة نوعية تقوم بها منظمة اليونسكو منظمة من طرف مكتب الدراسات PRODATA، حول "حق النفاذ إلى المعلومة" بتاريخ 30 أوت 2108،

- دورة تكوينية منظمة من قبل منظمة المادة 19 بالإشتراك مع هيئة النفاذ إلى المعلومة والإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية ومكتب تونس لمجموعة البنك الدولي حول "النفاذ إلى المعلومة" وذلك أيام 07-08-09 سبتمبر 2108،

- تظاهرة بمناسبة الإحتفال باليوم العالمي النفاذ إلى المعلومة منظمة من طرف هيئة النفاذ إلى المعلومة تحت عنوان "حق النفاذ إلى المعلومة في تونس :إستراتيجية أصحاب المصلحة أمام تحديات التنفيذ" يوم 26 سبتمبر 2108 .

- جلسات عمل حول إبداء الرأي في مشروع الأمر الحكومي المتعلق بضبط شروط إحداث هيكل داخلي لتنظيم الأنشطة المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة نظمتها رئاسة الحكومة (الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية)

يهدف سعي الوزارة في حضور المكلف بالنفاذ إلى المعلومة في جلسات العمل والتظاهرات والملتقيات المتعلقة بالحق في النفاذ إلى المعلومة إلى تشريكه في بسط الصعوبات والنقائص التي يمكن أن يتعرض لها المكلف بالنفاذ إلى المعلومة في تنفيذ المهام الموكلة إليه من خلال تجربته وتقديم حلول ومقترحات لتجاوز الصعوبات وإكتسابه لمهارات وخبرات لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة بالوزارة والهيكل الراجعة لها بالنظر.

## 6- المساعدة الفنية

تسعى خلية النفاذ إلى المعلومة إلى إسداء مساعدات فنية لبعض الإدارات الجهوية والهيكل والمؤسسات الراجعة بالنظر للوزارة وذلك لحسن تطبيق مشروع النفاذ إلى المعلومة وإعتماد خطة موحدة لتنفيذها على المستوى المركزي والجهوي. كما تقدم خلية النفاذ إستشارات للمكلفين بالنفاذ على المستوى الجهوي للإجابة على مطالب النفاذ إلى المعلومة الموجهة مباشرة إلى الإدارات الجهوية أو الهيكل الجهوية تحت الإشراف سعيًا منها إلى تكريس حق النفاذ إلى المعلومة ودعم الشفافية بجميع هيكل الوزارة.

## III- التحديات والمقترحات

يواجه مشروع تكريس حق النفاذ إلى المعلومة بالهيكل العمومية عامة العديد من التحديات ونعرض في هذا الجزء من التقرير أهم العراقيل والنقائص التي تواجهها وزارة الشؤون الإجتماعية مع بعض المقترحات لتجاوزها.

### التحديات:

#### 1- النقائص المرتبطة بالتشريعات القانونية

يهدف حق النفاذ إلى المعلومة إلى تحقيق الديمقراطية ومكافحة الفساد وأيضا تحسين جودة الخدمات العموميّة وتطوير العلاقة بين الإدارة والمواطن وتشريكه في مراحل بلورة السياسات العمومية ودعم استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال ويعتبر هذا الحق أهم معيار للحوكمة الرشيدة والشفافية الإدارية. لتحقيق الأهداف التي جاء بها حق النفاذ إلى المعلومة سنت الدولة قانون النفاذ إلى المعلومة الذي يعتبر من أجود التشريعات في العالم، لكن يبقى قانون النفاذ منقوصا حتى يحقق الأهداف التي جاء بها باعتبار أنه من الضروري تدعيمه بنصوص قانونية متعلقة بالمجالات ذات العلاقة أهمها إصدار قانون يتعلق بإعادة استعمال البيانات، مقرر وزير المالية المتعلق بضبط تكاليف النفاذ بمقابل، أمر هيكل خطة المكلف بالنفاذ إلى المعلومة...

#### 2- النقائص المرتبطة بالتطبيق

يواجه مشروع النفاذ إلى المعلومة الكثير من الصعوبات في التطبيق على أرض الواقع تعود إلى عدة نقائص أهمها:

- عدم إحداث هيكل داخلي خاص بالنفاذ إلى المعلومة تعهد إليه مهمة إعداد وإنجاز برامج عمل متعلقة بالنفاذ إلى المعلومة مما أدى إلى تشتت في البرامج والمخططات التي تقوم بها الوزارة في هذا المجال وعدم وضوح مهام المكلف بالنفاذ إلى المعلومة وموقعه داخل الإدارة وحجم المسؤولية القانونية الملقاة على عاتقه،
- عدم التفوّغ الكلي للمكلف بالنفاذ ونائبه مع عدم تخصيص إنتدابات جديدة للعمل ضمن مشروع النفاذ إلى المعلومة مما أدى إلى بطء في تنفيذ البرامج والمخططات،

- عدم تحديد معايير واضحة بخصوص سرية المعلومة من عدمها،
- غياب خطة عمل وطنية موحدة تخص برنامج النفاذ إلى المعلومة،
- غياب تصنيف وطني للوثائق الإدارية،
- غياب منظومة الكترونية للنفاذ إلى المعلومة تساهم في تيسير ممارسة حق النفاذ،
- عدم صدور قانون يحدد معالم النفاذ إلى المعلومة التي يتحملها حاليا الهيكل المعني،
- عدم صدور القانون المتعلق بحماية المعطيات الشخصية،
- غياب إطار قانوني ينظم إعادة استعمال المعلومات العمومية،

## المقترحات:

- إستكمال المنظومة القانونية والترتيبية للنفاذ إلى المعلومة،
- الإسراع في إصدار الأمر المتعلق بإحداث هيكل داخلي مكلف بالنفاذ إلى المعلومة يرأسه المكلف بالنفاذ ويلحق مباشرة بالديوان طبقا لما جاء بالفصل 33 من القانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالنفاذ إلى المعلومة،
- رصد إتمادات لتنظيم أيام تحسيسية وإعداد برنامج تكوين شامل في مجال النفاذ إلى المعلومة والمواضيع ذات العلاقة بحماية المعطيات الشخصية والتصرف في الأرشيف والحوكمة....،
- إعداد مطويات ومنشورات للتعريف بحق النفاذ إلى الوثائق الإدارية ومقتضياته القانونية ورصد الإتمادات اللازمة لطباعتها،
- تحديد معايير السرية بإعداد دليل أو قائمة في الوثائق التي تعتبر سرية وخطيرة لا يمكن النفاذ إليها،
- إعداد خطة عمل وطنية وموحدة لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة وتحيين خطة عمل الوزارة حتى تتماشى مع التوجهات الوطنية العامة،
- إعداد خطة داخلية للنفاذ إلى المعلومة بالوزارة والهيكل الراجعة بالنظر،
- إعداد نظام تصنيف وطني يعتمد بجميع الهياكل التي تخضع إلى قانون النفاذ إلى المعلومة،
- برمجة انتدابات جديدة في الأسلاك التي يمكنها المساهمة في تنفيذ خطة العمل مثل سلك المتصرفين في الوثائق والأرشيف، سلك الإعلامية...،
- تطوير موقع واب الوزارة وتحيين الركن الخاص بالبيانات المفتوحة،
- برمجة جلسات عمل بالتنسيق مع إدارة التنظيم والأساليب والإعلامية لنشر الوثائق وتحيينها بطريقة دورية وفي شكل قابل للإستعمال،
- متابعة التحيين الدوري لتعيينات المكلفين بالنفاذ ونوابهم بالهيكل الراجعة بالنظر للوزارة ومراقبة التحركات الإدارية للموظفين،
- برمجة إنجاز مواقع واب للهيكل الراجعة بالنظر للوزارة تحتوي على صفحة خاصة بالنفاذ إلى المعلومة طبقا للأجال المنصوص عليها بالفصل 60 من القانون الأساسي،
- تركيز منظومة تواصل إلكتروني (en réseau intranet) بين المكلف بالنفاذ على المستوى المركزي والمكلفين بالنفاذ بالإدارات الجهوية والهيكل الراجعة بالنظر للوزارة تهدف إلى تقديم المساعدة الفنية والإستشارة اللازمة للهيكل الراجعة بالنظر ومتابعة مدى تنفيذ ما جاء بالنص القانوني على المستوى الجهوي،
- إتماد تقنيات لتسهيل عملية جمع المعلومات والوثائق للإجابة على مطالب النفاذ في أسرع الأجال التي تصل إلى يومي عمل فعلي في الحالات الإستعجالية.

إعداد: وفاء الشارني  
مكلف بالنفذ إلى المعلومة  
بوزارة الشؤون الإجتماعية

